

Distr.: General
27 July 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: الأبعاد الأخلاقية والتحديات الأمنية

مقدم من الكرسي الرسولي

أولا - مقدمة

1 - يأمل الكرسي الرسولي أن يسفر المؤتمر العاشر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عن اتخاذ إجراءات ملموسة وفقا لعزمنا المشترك على "تحقيق وقف سباق التسلح النووي في أبكر وقت ممكن، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة في سبيل نزع السلاح النووي"⁽¹⁾.

"إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمر ممكن وضروري على حد سواء"

2 - يوافق عام 2020 الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وممر 25 عاما على قيام الدول الأطراف فيها بتجديدها إلى أجل غير مسمى. وبين عامي 1995 و 2010، كانت مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مناسبات لتطوير وتوضيح الالتزامات القانونية التي تعهدت بها الدول الأطراف، وفعالية نظام المعاهدة وإنصاف نظامها في مطالبه للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وخلال تلك السنوات، لم نشهد إلا تقدما محدودا والالتزامات لم يتم الوفاء بها، وينبغي إعادة النظر في ذلك على وجه السرعة في مؤتمر الاستعراض المؤجل لعام 2020.

3 - وإضافة إلى ذلك، يسهم دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للالتزام معاهدة عدم الانتشار بنزع السلاح النووي⁽²⁾، حيث يؤكد مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة النووية توافقها مع معاهدة عدم الانتشار، بيد أن بعض الدول النووية تؤكد أنها تقوض نظام معاهدة عدم

(1) البابا فرنسيس في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، نيويورك، 25 أيلول/سبتمبر 2020، مستشهدا بدياجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

(2) مساهمة الكرسي الرسولي في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية (فيينا، 21-23 حزيران/يونيه 2022): "The Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons: a path for dialogue and action".



الرجاء إعادة استعمال الورق



الانتشار. وتناول هذا الاختلاف في نظام متكامل جديد لتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي ينذر بأن يكون تحدياً سيواجهه مؤتمر الاستعراض لعام 2020.

4 - وعلاوة على ذلك، فإن البيئة الجيوسياسية الناشئة والنزاع الحالي في أوكرانيا، والتكنولوجيات المتطورة، تطرح تحديات جديدة ينبغي للمشاركين في مؤتمر الاستعراض تناولها. وبناءً على ذلك، يواجه مؤتمر الاستعراض لعام 2020 جدول أعمال ثقيلًا.

ثانياً - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: العملية التاريخية والتحديات التي تعترضها

5 - سعت معاهدة عدم الانتشار إلى تحقيق الاستقرار في سياق التسلح النووي المتقلب. وتضع المعاهدة ثلاثة أهداف هي: (أ) وقف انتشار الأسلحة النووية⁽³⁾؛ (ب) تعزيز نزع السلاح من جانب جميع الدول الأطراف، بما في ذلك إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي⁽⁴⁾؛ (ج) ضمان أن يكون التطوير النووي للأغراض المدنية فقط⁽⁵⁾.

6 - وفي عام 1968، قَدَّرت الجهات المعنية بالحد من الأسلحة أن عدد الدول التي قد تحوز أسلحة نووية يتراوح ما بين 20 و 30 دولة. أما اليوم فيقدَّر هذا العدد بأقل من 10 دول. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار أن المعاهدة قد حققت قدراً من النجاح.

7 - وقد أتاحَت مؤتمرات الاستعراض الخمسية الفرصة لتقييم التقدم المحرز والانتكاسات فيما يتعلَّق ببلوغ أهداف المعاهدة، ولمعالجة المشاكل الناشئة ووضع أهداف جديدة. وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995، جددت الدول الأطراف المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبدون شروط، وأحرزت تقدماً في السعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو اقتراح تم تجديده في عام 2010، ولكنه لم ينفذ بالكامل. وقَدَّم مؤتمر الاستعراض لعام 2000 قائمة من 13 خطوة عملية من أجل الوفاء بالشرط المنصوص عليه في المادة السادسة بالسعي إلى نزع السلاح النووي العام. وفي السنوات التي تلت ذلك، فشلت الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ العديد من هذه التوصيات. وجدد مؤتمر الاستعراض لعام 2010 الدعم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأقرَّ بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الطلب من الدول الحائزة لها خفض الوضع التعبوي لمنظومات أسلحتها النووية؛ وحثَّ على نزع السلاح التام والحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

التحديات الحالية والمقبلة

8 - من الواضح أن الأعمال التي لم تكتمل في ربع القرن الأخير من المؤتمرات الاستعراضية، بدءاً بمنطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة

(3) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المواد الأولى والثانية والثالثة.

(4) المرجع نفسه، المادة السادسة.

(5) المرجع نفسه، المادتان الرابعة والخامسة.

النووية الأخرى، تشكل أولويات عليا لمؤتمر الاستعراض المقبل، ولكن حقيقة أنها اقتراحات تكررت مرارا ولم تنفذ أبدا ينبغي أن تكون سببا لوضع استراتيجيات متأنية بشأن سبل إشراك الدول الأطراف في تحقيقها.

9 - وقد دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. ورغم أن هذه المعاهدة أثارت بعض النقاش، فإن دخولها حيز النفاذ يتيح فرصة لبناء توافق في الآراء بشأن تكامل المعاهدين.

10 - وعلاوة على ذلك، يبدو أن العالم تراجع إلى ديناميكية جديدة، تذكر بخمسينيات وأوائل ستينيات القرن الماضي، تقتصر على القدرة على التنبؤ وعناصر الاستقرار التي كانت في أواخر الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، نشهد حاليا متصاعدا مع تهديدات باستخدام الأسلحة النووية. وفي تجاهل للتمييز بين الحرب التقليدية والحرب النووية، يترك الخطاب الحالي جميع السيناريوهات مفتوحة، حتى سيناريو الرد النووي المبيد على الأعمال الدفاعية ذات الطبيعة التقليدية. ويزيد خطر استخدام الأسلحة النووية في النزاع الطابع الملح لعمل مؤتمر الاستعراض لعام 2020 لدعم وتوسيع نطاق أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما ضد تهديدات الدول الحائزة للأسلحة النووية، من خلال إحراز تقدم في إنشاء ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا. وإضافة إلى ذلك، فإن تلاشي احترام مبادئ القانون الدولي والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف يقوض إلى حد كبير أي ثقة داخل المجتمع الدولي. ولم يعد من الممكن اعتبار الأسلحة النووية في السياق الجيوسياسي الحالي أدوات تضمن "الوضع الراهن" من خلال توفير "توازن معين للقوى". وهذا يجعلها أكثر خطورة مما كانت عليه خلال الحرب الباردة، مما يجعل سيناريو الحرب النووية حقيقيا.

11 - ويستدعي عدد كبير من التحديات الجديدة التي تواجه نظام عدم الانتشار/نزع السلاح النووي اهتماما دقيقا؛ ويمكن تصنيفها تحت عناوين القوة ومكامن الضعف والترابط وفقدان المساءلة الأخلاقية:

• القوة

برامج/التحديث - تتزايد قوة الترسانات النووية التدميرية من خلال دمج الاكتشافات الجديدة في البرامج النووية: وتتصل زيادة القوة هذه بمنظومات الإيصال والأسلحة على حد سواء. فالذكاء الاصطناعي والأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بكثير والتكنولوجيات السيبرانية التي توضع في خدمة برامج التسليح النووي ترزع استقرار قوة الردع وتقوض نظام معاهدة عدم الانتشار.

الاستراتيجيات المرنة - تعتبر بعض الدول الأسلحة النووية وسيلة للتحوط ضد التفوق التقليدي الساحق من جانب خصومها. وتتنظر المذاهب العسكرية في أبرز الدول الحائزة للأسلحة النووية في نشر أسلحة نووية ضد التهديدات غير النووية، بل وحتى منعاً لوقوع خسارة كبيرة في نزاع تقليدي.

فقدان حاجز النار - ثمة تحدٍ آخر هو فقدان الثقة التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة والتي كان يمكن بموجبها، في الممارسة السياسية والعسكرية، المحافظة على "حاجز النار" بين الحرب التقليدية والنووية. والاستراتيجيات التي تنظر في توجيه ضربات نووية درءا باستخدام القوة لهجمات غير نووية أو انتقاما لها (الهجمات الكيميائية والبيولوجية، ولكن أيضا التقليدية أو السيبرانية)، وحتى لتجنب الهزيمة في نزاع خاسر، تهدد الصالح العام العالمي، فتخلق تهديدا متزايدا للسلام والاستقرار العالمي.

• مكان الضعف

التآكل التدريجي لنظام تحديد الأسلحة - إن التخلي عن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى تطور جيوسياسي يظهر هشاشة الحقبة النووية الجديدة. وعلاوة على ذلك، انسحبت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من معاهدة السماوات المفتوحة، وأدى هذا القرار إلى بروز شكوك بشأن إمكانية أن تظل المعاهدة قابلة للتطبيق. ومن علامات الأمل في مؤتمر الاستعراض لعام 2020 تجديد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المعاهدة المبرمة بينهما بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وقيامهما ببدء حوار، قوضه لاحقا بشكل خطير النزاع في أوكرانيا وتداعياته الأوسع نطاقا على هيكل الأمن في أوروبا والعالم.

التكنولوجيات الجديدة - تزيد التطورات في منظومات الإيصال والتكنولوجيات السيبرانية من المخاطر التي تشكلها حياة الأسلحة النووية. فتكنولوجيا منظومات الإيصال الجديدة (المنصات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بكثير، والمسارات المروعة، والغواصات المسيّرة) تقلص أوقات صنع القرار والرد، وتزيد بالتالي من الضغوط من أجل الاستخدام النووي. والتكنولوجيات السيبرانية تجعل نظم القيادة والتحكم والاتصالات النووية، ونظم الإنذار المبكر، ونظم الإطلاق عرضة للمخاطر، حتى للقرصنة المجهولة المصدر، مما يزيد من خطر وقوع حوادث نووية. والأمر يصبح مثيرا للقلق بوجه خاص عند دمج المكونات ذاتية التشغيل في منظومات الأسلحة النووية. وبالفعل فإن دمجها قد يخرج الحرب النووية عن سيطرة البشر، في حين أن حسن التقدير البشري لا يقدر بثمن في تصحيح أخطاء الحواسيب وتجنب الحوادث النووية والتصعيد النووي والاستخدام النووي. ولا يمكن أبدا أن تحل قرارات تتخذها مكونات ذاتية التشغيل محل المسؤولية البشرية عن الأسلحة النووية.

الذكاء الاصطناعي - يشكّل استخدام الذكاء الاصطناعي مع منظومات الأسلحة النووية مخاطر جسيمة من عمليات التزييف العميق والبيانات المسمومة التي قد تؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية في رد سريع على معلومات مغلوطة. ولا يمكن جعل التكنولوجيات الرقمية آمنة ولا محمية تماما من الهجمات الإلكترونية، بيد أن لمنظومات الأسلحة النووية مكان الضعف الخاصة بها. فالمنظومات العاملة حاليا تحتوي على العديد من الأجهزة المتنوعة التي تعمل بأنظمة تشغيل من مختلف الأعمار والأصول، والتي تم تحديث برامجها وتصحيحها عدة مرات. ومن المفارقات الشاذة في هذا السياق، أن "التحديث" قد يؤدي عن غير قصد إلى زيادة مكان الضعف الرقمية هذه.

• الترابط

التعددية القطبية - خلال الحرب الباردة كان النظام الدولي ثنائي القطب، وكان للدول النووية من غير الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دور محدود في ميزان القوى العالمي. أما اليوم، فلدى الدول النووية، التي لا يزال بعضها خارج معاهدة عدم الانتشار، منافسات متعددة فيما بينها. وهناك حاليا زيادة مقلقة في مرافق الدعم لإنتاج وسائل استخدام الأسلحة النووية.

عدم الاستقرار الاستراتيجي - ثمة مسألة أخرى تؤثر سلبا على معاهدة عدم الانتشار وهي تفاوت فهم مفهوم الاستقرار. فالتصورات المتباينة عن التهديد من جانب مقرري السياسات في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يقلص من استقرار الضربة الأولى واستقرار الأزمات، مضعفا بشدة القدرة على التنبؤ

والشفافية في أوقات التوتر. وقد أُغلق أو قُلص العديد من مبادرات الحد من التهديدات وإدارة الأزمات التي اتخذت خلال فترة ما بعد الحرب الباردة (مثل مراكز الحد من التهديدات، والخطوط الساخنة، وبروتوكولات إدارة الأزمات، والتبادلات بين الجهات العسكرية، والجهود الرامية إلى منع سرقة المواد الانشطارية).

• فقدان المساءلة الأخلاقية

التعرض البشري - يتزايد الخطر الذي يتعرض له البشر بتناسب مباشر مع نمو وتطور منظومات الأسلحة النووية، وتزايد قابلية البشر والكوكب للتضرر ومع زيادة الترابط العالمي. وذلك لأن "التطور التكنولوجي الهائل لم يُرافقه تطور الكائن البشري في مجال المسؤولية والقيم والضمير"⁽⁶⁾.

احترام القانون الدولي - ليس من قبيل الصدفة أن تدعونا ديباجة معاهدة عدم الانتشار إلى "اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن جميع الشعوب"⁽⁷⁾. ولا يمكن للبشرية أن تتحمل عبء المسؤولية النووية، على الأقل في الوقت اللازم لتحقيق نزع السلاح النووي، بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، إلا في ظل ضوابط وموازين الاتفاقات الدولية - مثل معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وإطار اتفاقات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة ستارت الجديدة، وخطة العمل الشاملة المشتركة. وتزيد كل محاولة لتقويض المعاهدات من ضعف الإنسان أمام الأسلحة النووية.

السعي إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين المتكاملين

12 - تؤكد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عمق الصدع في وحدة الأسرة البشرية، من خلال "فضح ضماناتنا الزائفة"⁽⁸⁾. وقد كانت الجائحة بمثابة حافز يساعدنا على تكوين تصور واضح عن المشاكل التي يطرحها القرن الحادي والعشرون على أمننا وعلى السلام والانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية. و "إذا ما وضعنا في الاعتبار التهديدات الرئيسية التي تعترض السلام والأمن بأبعادها العديدة في هذا العالم المتعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، مثل الإرهاب والنزاعات غير المتكافئة والأمن السيبراني والمشاكل البيئية والفقر، ستبرز شكوك كثيرة بشأن عدم ملائمة الردع النووي بوصفه استجابة فعالة لهذه التحديات"⁽⁹⁾. وينبغي أن نسأل أنفسنا، أي أمن نريده، وما هي أكثر الوسائل نجاعة لضمان هذا الأمن. فالجائحة نفسها تعلمنا الكثير: ومن دروسها المهمة ضرورة إعادة النظر في مفهومنا للأمن نحو مفهوم أوسع نطاقاً "لأمن المتكامل". ومن هذا المنظور، يجب تجاوز مفهوم الردع النووي: فالأمن المتكامل يستلزم أن يسلم النظام الدولي التزام بعض أعضائه بالردع النووي. والمجتمع الدولي مدعو إلى اعتماد استراتيجيات تطلعية لتعزيز هدف السلم والأمن الدوليين هذا وتجنب اتباع نهج قصيرة النظر إزاء مشاكل الأمن الوطني والدولي.

(6) البابا فرنسيس، رسالة بابوية عامة، كن مسبحاً، *Laudato Si*، عن العناية بالبيت المشترك، 24 أيار/مايو 2015، الفقرة 105.

(7) ديباجة معاهدة عدم الانتشار، الفقرة 1.

(8) البابا فرنسيس، عظة خلال الصلاة الاستثنائية في زمن الوباء، ساحة كنيسة القديس بطرس، 27 آذار/مارس 2020.

(9) المرجع نفسه، رسالة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، نيويورك، 23 آذار/مارس 2017.

ثالثاً - “كل شيء مترابط” - تحديد الأهداف المشتركة

13 - ويثني الكرسي الرسولي ويدعم الأنشطة العديدة التي عززت التعاون الدولي وأسهمت إسهاماً كبيراً في منع الانتشار النووي وفي تعزيز نزع السلاح النووي؛ فهذه الأنشطة تساعد أيضاً على تعزيز التنمية البشرية المتكاملة، ورعاية بيتنا المشترك، والأخوة الإنسانية، والصداقة الاجتماعية. والكرسي الرسولي مقتنع بأن روح ونص ديباجة معاهدة عدم الانتشار يشتركان في وجهة نظر مماثلة باعتبار الأسلحة النووية أدوات تعرقل التنمية وتضرّ بالبيئة والأخوة الإنسانية⁽¹⁰⁾.

14 - وكما تبينه التطورات الجيوسياسية الحالية أيضاً، يفترض مجرد وجود الأسلحة النووية قبول فكرة يمكن بموجبها التضحية بكرامة ملايين البشر من أجل أمن البعض، مما يمزّق سلامة الأسرة البشرية. وتبقى هذه الأسلحة عالقين في “معضلة الأمن”⁽¹¹⁾. وتفترض الأسلحة النووية أيضاً أنه يمكن التضحية بالبيئة وتدميرها وإبادتها للسبب عينه.

15 - كما يثير وجود الأسلحة النووية واستمرار حيازتها وتحديثها مسائل أخلاقية تتعلق بالتنمية والبيئة. فمن التناقض السعي إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية البشرية المتكاملة ورعاية بيتنا المشترك والاحتفاظ في الوقت ذاته بالأسلحة التي يمكن أن تسبب عواقب إنسانية وإيكولوجية مدمرة. فمن شأن تعجير نووي متعمد أو عرضي أن يقضي فوراً على الإنجازات المحققة في إطار الجهود العالمية الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة والإيكولوجيا. وتتضمن المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة إشارات واضحة جداً في هذا الصدد: إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما “بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح”.

التنمية البشرية المتكاملة

16 - يجب أن يستند أي جهد يُبذل بغية تحقيق التقدم الاجتماعي وتعزيز الصالح العام إلى الرغبة في ضمان التنمية المتكاملة لكل إنسان. وكما أكد إعلان الحق في التنمية لعام 1986 فإن “الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية”⁽¹²⁾. وكما قال البابا فرنسيس أيضاً إن “الحرية الإنسانية هي قادرة على وضع حدود للتقنية، وعلى توجيهها؛ والتحكم بها لخدمة نوع آخر من التقدم، أكثر سويةً، وأكثر إنسانية، وأكثر ملائمة للمجتمع وأكثر شمولاً”⁽¹³⁾.

17 - وعلى الرغم من ذلك، “يستمر تصاعد سباق التسلح بلا هوادة، ويمثل ثمن تحديث الأسلحة وتطويرها، وليس الأسلحة النووية فحسب، نفقات كبيرة على الدول. ونتيجة لذلك، تراجعت إلى المرتبة الثانية الأولويات الحقيقية التي تواجه أسرتنا البشرية، مثل مكافحة الفقر والجوع، وتعزيز السلام، وتنفيذ المشاريع التعليمية والبيئية ومشاريع الرعاية الصحية، وتطوير حقوق الإنسان”⁽¹⁴⁾.

(10) “لأغراض تفسير المعاهدة يشمل سياقها، بالإضافة إلى نصها بما في ذلك ديباجتها ومرفقاتها: [...]” (اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، المادة 31-2).

(11) أي تغليب البعد الأمني باستمرار، مما يزيد من الخوف ويقاوم ديناميات القوة التي حفزت عملية تغليب البعد الأمني في المقام الأول.

(12) إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، المادة 2-1، 4 كانون الأول/ديسمبر 1986.

(13) البابا فرنسيس، كن مسبحاً، الفقرة 112.

(14) المرجع نفسه، رسالة إلى الندوة الدولية، “أفاق عالم خال من الأسلحة النووية ونزع السلاح الشامل”، الفاتيكان، روما، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

18 - وبما أن الجائحة سلّطت الضوء على ضرورة مواجهة هذه الأولويات وعلى صعوبة هذا الأمر، تأتي ديباجة معاهدة عدم الانتشار لتذكّرنا بكيفية يمكن للمعاهدة أن تساعدنا على معالجتها. وبالفعل، تؤكد الديباجة بوضوح أن "إقامة وصون السلم والأمن الدوليين أمران ينبغي أن يجري بأقل تحريف لموارد العالم البشرية والاقتصادية صوب الأسلحة"⁽¹⁵⁾. وهي تعتمد رؤية شاملة ومتكاملة لنزع السلاح، مع مراعاة العوامل الخارجية الإيجابية له أيضا. فنزع السلاح لا يهدد العلاقات الدولية فحسب، بل يسمح أيضا للدول بتخصيص موارد هامة لأضعف الفئات. وهذه الموارد ضرورية لتعزيز التنمية البشرية المتكاملة والسلام. إن "المعبود" الذي نشير إليه بالأمن يُفهم على أفضل وجه من حيث الأولويات الحقيقية التي تؤثر على الأسرة البشرية. وإعادة تخصيص الموارد من التسلّح إلى التنمية البشرية المتكاملة ضرورة أخلاقية، بل وزاد هذا التأكيد في ظل الجائحة العالمية.

19 - وليست التنمية البشرية المتكاملة مجرد ممارسة لإعادة الهيكلة الاقتصادية، بل هي بالأحرى سعي إلى ارتباط البشرية بنفسها وبالأرض. والتنمية ليست معنية بالتقدم التكنولوجي فحسب، بل أيضا بخير الإنسان ككل، بما في ذلك علاقة الفرد بالمجتمع والثقافة والبيئة، فضلا عن بعد الفرد المتسامي. وتهدف التنمية البشرية المتكاملة إلى ضمان حقوق ملموسة للجميع ويمكن تمويلها بسهولة من خلال جزء فقط من الأموال التي تتفق حاليا على تخزين الأسلحة وتحديثها. وفي زمن جائحة عالمية وأزمات أمنية واجتماعية واقتصادية وغذائية وطاقية ومناخية، يستحق هذا النداء أن يسمع الآن أكثر من أي وقت مضى. فلا يمكن تصوّر السلام الحقيقي والدائم بدون تنمية كل شخص وكل الناس. وبنفس الطريقة، لا يمكن متابعة استراتيجيات الحد من الفقر بمعزل عن جهود نزع السلاح والسلام.

20 - و "ستأتي الأجيال المقبلة لتدين فشلنا إذا تكلمنا عن السلام، ولكننا لم نعمل على تحقيق ذلك بين شعوب الأرض. كيف يمكننا أن نتحدث عن السلام ونحن نبني أسلحة حرب جديدة مرعبة؟"⁽¹⁶⁾.

رعاية بيتنا المشترك

21 - "البيئة هي ملكٌ عام، وإرثٌ للبشرية بأسرها وهي مسؤولية الجميع. فمن يمتلك جزءا منها فهو فقط لإدارته لصالح الجميع. فإن لم نفعل ذلك، فإننا نحملُ ضميرنا ثقل التّكرّر لوجود الآخرين"⁽¹⁷⁾.

22 - وفيما عدا العواقب الإنسانية على الناس، ولكي نفهم تماما أهمية نزع السلاح، يجب أن نراعي على النحو الواجب أيضا آثار الأسلحة على البيئة. وبما أن ازدهار الإنسان لا ينفصل عن صحة البيئة، يجب أن يولي أي نهج أمني متكامل الأولوية أيضا لرعاية البيئة.

23 - وفي المقابل، "[فـ] الحرب تُلحق دائما أضرارا جسيمة بالبيئة وبالثروة الثقافية للشعوب، وتصبح المخاطر مفزعة عندما نفكر في الأسلحة النووية وتلك البيولوجية"⁽¹⁸⁾. ولذلك ينبغي السعي إلى نزع السلاح النووي باسم حماية البيئة أيضا، حيث أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استخدامها عن قصد أو غير قصد يشكل تهديدا خطيرا للبيئة: ويمكن اعتبارها أسلحة للدمار البيئي الشامل.

(15) ديباجة معاهدة عدم الانتشار، الفقرة 12.

(16) البابا فرنسيس في كلمة أمام اجتماع السلام، هيروشيما، اليابان، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(17) البابا فرنسيس، كن مسبحاً، الفقرة 95.

(18) البابا فرنسيس، كن مسبحاً، الفقرة 57.

24 - وهذا سبب آخر يدعم الكرسي الرسولي من أجله معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية: فإذا ما أخذنا رعاية بيتنا المشترك على محمل الجد، يجب أن نعمل بلا كلل من أجل إزالة الأسلحة النووية.

الأخوة الإنسانية والأمن المتكامل

25 - "إن تزايد الترابط والعولمة يعني أن أي رد على تهديد الأسلحة النووية ينبغي أن يكون ردا جماعيا ومتضافرا، يقوم على الثقة المتبادلة. ولا يمكن بناء هذه الثقة إلا من خلال حوار يكون الصالح العام هدفه الحقيقي وليس حماية المصالح المبطنة أو الخاصة؛ وينبغي أن يشمل هذا الحوار الجميع قدر الإمكان: الدول النووية، والبلدان غير الحائزة لأسلحة نووية، والقطاعين العسكري والخاص، والطوائف الدينية، والمجتمعات المدنية، والمنظمات الدولية"⁽¹⁹⁾.

26 - وتهدف معاهدة عدم الانتشار إلى تعزيز الأخوة البشرية تجاه السلام والتنمية. ويتردد صدق ذلك بقوة أكبر في مواجهة تحديات عالمنا المعولم، الذي يدعو إلى تعزيز تعددية الأطراف من خلال مبادرات مشتركة ملموسة. وبمناسبة مؤتمر الاستعراض لعام 2020، يذكر الكرسي الرسولي بالحاجة الملحة إلى أخلاقيات عالمية حديثة للمسؤولية والتضامن والأمن التعاوني. فقد شهدنا خلال الجائحة، "تفككا جعل من الصعب حل المشكلات التي تطلنا جميعا"⁽²⁰⁾. وهذا التفكك هو أهم تحدٍ يتعين على مؤتمر الاستعراض لعام 2020 أن يواجهه: ومن أجل التصدي له، يجب علينا أن نعيد اكتشاف رسالة الوحدة المكرسة في ديباجة معاهدة عدم الانتشار وأن نستخدمها.

27 - وتدين ديباجة معاهدة عدم الانتشار بشدة الحرب النووية، "إذ تدرك الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام، بالتالي، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب وباتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب"⁽²¹⁾. ومن هذا البيان الواضح جدا، يمكن الاستنتاج بأن الدول اتفقت أولا على اعتبار الحرب النووية تهديدا رئيسيا، واتفقت ثانيا، على أنه لا يمكن ضمان الأمن المتكامل إلا ببذل كل ما في وسعها لتجنب قيام حرب نووية. فليست الحرب النووية فشلا للسياسة فحسب، بل أيضا فشل البشر وفشل احترامنا للبشرية جمعاء.

28 - وعلاوة على ذلك، يتناقض استخدام الأسلحة النووية مع شرطين يمكن للدول بموجبهما استخدام حق الدفاع عن النفس امتثالا للميثاق، وتحديدًا المادة 51 منه. وعند تحليل المادة وقرارات محكمة العدل الدولية، يبدو أنه لكي يكون الرد على هجوم مسلح مبررا، ينبغي أن يكون متناسبا مع الهجوم أولا، وألا يبرر اتخاذ تدابير نهائية ثانيا. ومع ذلك، سيُنتهك كلا الشرطين بالفعل باستخدام الأسلحة النووية.

29 - وبالتالي، اتساقا مع قانون النزاعات المسلحة ومبادئ القانون الإنساني الدولي، لا يمثل استخدام الأسلحة النووية، سواء عن طريق الضربة الأولى أو الضربة الثانية، لشروط الدفاع المشروع. ولا يمكن للقصف النووي إلا أن يكون غير متناسب إلى حد كبير وإلا أن تكون له عواقب نهائية على الدولة التي

(19) البابا فرنسيس في رسالة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، نيويورك، 23 آذار/مارس 2017.

(20) البابا فرنسيس، كلنا أخوة، الفقرة 7.

(21) ديباجة معاهدة عدم الانتشار، الفقرة 1.

يُستخدم ضدها. وفي مواجهة الآثار الحتمية على السكان المدنيين والبيئة والبنية التحتية الحضرية، يبدو أن الاستنتاج الصحيح الوحيد هو أنه لا يمكن لدولة أن تبرر أسلحتها النووية بالتمسك بحقها المشروع في الدفاع عن نفسها.

30 - وعلاوة على ذلك، ليست الأسلحة النووية أبداً، حتى عند استخدامها لأغراض الردع فقط، وسيلة دفاعية، بل هي دائماً تهديد، يخرق القانون الدولي ويشوّه العلاقات بين الدول ويقلل من احتمالات إحلال السلام.

31 - وتعلن ديباجة معاهدة عدم الانتشار بوضوح أنه "يجب على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة وعن استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو ضد استقلالها السياسي، أو على أي وجه آخر مناف لمقاصد الأمم المتحدة"⁽²²⁾. وأكدت الدول من جديد التزامها، على النحو المنصوص عليه في المادة 2 (4) من الميثاق، بتجنب استخدام القوة والتهديد باستخدامها أيضاً. ومع ذلك، يبدو من الصعب في عصرنا، في ظلّ قوة الأسلحة النووية القصوى ومكان الضعف التي نوقشت سابقاً، ألا نعتبر وجود الأسلحة النووية نفسها تهديداً، ولا سيما عندما يكون بعضها في وضع الإطلاق عند الإنذار. و "إن الردع النووي يوجد في الواقع روحاً من الخوف تقوم على التهديد بالإبادة المتبادلة"⁽²³⁾. وفي هذا الصدد، فإن عدم الانتشار ونزع السلاح هما مسؤوليتان أخلاقيتان والتزامان قانونيان تجاه جميع أفراد الأسرة البشرية.

32 - وبعد النظر في هذا الأمر، يود الكرسي الرسولي أن يقترح رؤية استشرافية تقوم على الأخوة والتضامن الإنسانيين. ونردد كلام البابا فرنسيس عندما قال: "إن السلام والاستقرار الدوليين لا يتفقان مع محاولات استغلال الخوف من التدمير المتبادل أو التهديد بالإبادة الكاملة. ولا يمكن تحقيقهما إلا بوجود أخلاقيات عالمية للتضامن والتعاون في خدمة مستقبل يتشكل من ترابط الأسرة البشرية بأسرها وتحملها المسؤولية المشتركة، اليوم وغداً"⁽²⁴⁾.

33 - ومن الخادع الاعتقاد بأن أمن وسلام البعض يمكن فصله عن الأمن الجماعي وسلام الآخرين. واستلهاما بمفهوم الأخوة الإنسانية، النابع من الكرامة المشتركة لجميع الرجال والنساء، من الضروري أن نشكك في ممارسة الردع النووي والتخويف المتبادل من منظور أخلاقي. فالردع النووي ينطوي على تشويه العلاقات بين الأفراد والشعوب، وبموجبه تستند العلاقات الدولية لا على القانون والعدالة فحسب، بل على هيمنة القوة. وكيف يمكن للإرهاب أن يشكل أساس العلاقات الإنسانية، ناهيك عن السعي إلى الأخوة؟ ومن هذا المنظور، لا ينبغي النظر إلى الردع النووي على أنه غاية في حد ذاته، لأنه لا يحقق سلاماً مستقراً أو آمناً. ولا يمكن فصل مفهوم الردع عن مفهوم التهديد باستخدام القوة و/أو استخدامها الفعلي. وفي نهاية المطاف، فإن البحث والإنتاج والتخطيط والتدريب والتحديث هي بالفعل أولى مراحل "الاستخدام". "فالاستخدام" ليس حدثاً قائماً بذاته. بل هو جزء من عدة خطوات تُتّوَج بـ "الضغط على الزر". وإذا كان الردع ناجعاً، فلماذا تصرّ الدول التي لديها بالفعل إمكانية الحصول على الأسلحة النووية على الضغط من أجل عدم الانتشار؟ ومن منظور الردع، فإن المزيد من الأسلحة النووية يعادل المزيد من السلام. ومن الواضح إذن أن نظرية الردع تستند إلى فرضيات خاطئة. فالاعتقاد بأن الحرب النووية مستحيلة، استناداً إلى مثل هذه الاعتبارات، هو أمر لا يتّسم بالمسؤولية

(22) المرجع نفسه، الفقرة 12.

(23) البابا فرنسيس في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، نيويورك، 25 أيلول/سبتمبر 2020.

(24) المرجع نفسه، كلمة عن الأسلحة النووية، ناغازاكي، اليابان، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ولا بالاتساق إلى حد كبير. فإذا كانت الأسلحة النووية موجودة، وإذا كانت تمتلكها دول قليلة أو أكثر، وإذا استمر تحديثها، فإن سيناريو اندلاع حرب نووية جديدة حقيقي.

34 - لقد أعرب البابا فرانسيس عن معارضته الشديدة لصرح الأسلحة النووية بكامله، ووصف وجودها ذاته بأنه غير أخلاقي، وأدان بالتالي استخدام الأسلحة النووية والردع القائم على الأسلحة النووية وحيازة الأسلحة النووية⁽²⁵⁾.

35 - والاقتراح بضرورة انتظار مستوى من الأمن الدولي أكثر ملائمة لنزع السلاح يدعو للتساؤل، لأن المبادرة الصادقة وإن كانت الأكثر تواضعا في مجال نزع السلاح ستكون مساهمة هامة في تهيئة هذه البيئة العالمية.

36 - وعلى نحو ما ورد في ديباجة معاهدة عدم الانتشار، لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون نزع السلاح النووي، وعلى هذا الطريق ينبغي لنا جميعا أن نسير خلال مؤتمر الاستعراض لعام 2020، بروح تتسم بالاحزم والتوافق، مدركين أن أمن مستقبلنا يتوقف، تماما كما أظهرت الجائحة، على ضمان الأمن السلمي للآخرين. وإذا لم يتم إرساء السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، فلن يتمتع بها الجميع.

رابعاً - من مؤتمر الاستعراض إلى عالم خال من الأسلحة النووية

37 - في إطار الحجج المذكورة أعلاه، يؤيد الكرسي الرسولي بقوة عالما خاليا من الأسلحة النووية للأسباب التالية:

(أ) عدم كفاية منظومات الدفاع القائمة على الأسلحة النووية وعدم ملاءمتها في الاستجابة للتهديدات الأمنية الوطنية والدولية في القرن الحادي والعشرين؛

(ب) الآثار الإنسانية والبيئية الكارثية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية؛

(ج) تبديد الموارد البشرية والاقتصادية وسوء توزيعها لتحديث الأسلحة النووية، وهي موارد تؤخذ من الأعمال المعقدة التي يستوجبها تحقيق أهداف مثل السلام والتنمية البشرية المتكاملة والأمن المتكامل؛

(د) العواقب السلبية التي تترتب على استمرار مناخ الخوف وعدم الثقة والمعارضة الناجمة عن مجرد امتلاك هذه الأسلحة؛

(هـ) خطر تصاعد النزاع المسلح التقليدي ليشمل استخدام الأسلحة النووية.

(25) لا يسعنا إلا أن "نشعر بقلق حقيقي إزاء الآثار الإنسانية والبيئية الكارثية لأي استخدام للأجهزة النووية. وإذا ما وضعنا في الاعتبار أيضا خطر حدوث تعجير عرضي نتيجة خطأ من أي نوع، فإن التهديد باستخدامها، فضلا عن مجرد حيازتها، أمرٌ يجب إدراكه بشدة. لأنها موجودة في خدمة عقلية الخوف التي لا تؤثر على أطراف النزاع فحسب، بل على الجنس البشري بأسره. ولا يمكن أن تكون العلاقات الدولية أسيرة للقوة العسكرية والترهيب المتبادل واستعراض مخزونات الأسلحة. فأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، لا تخلق سوى إحساس زائف بالأمن. ولا يمكن أن تشكل أساسا للتعايش السلمي بين أفراد الأسرة البشرية، الذي يجب أن يستلهم من أخلاقيات التضامن". البابا فرنسيس في كلمة أمام الندوة الدولية، "أفاق عالم خال من الأسلحة النووية ونزع السلاح الشامل"، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

38 - ويعتقد الكرسي الرسولي اعتقاداً راسخاً أن عالماً خالياً من الأسلحة النووية أمر ممكن وضروري على حد سواء. ويتمشى ذلك مع الأهداف المبينة في ديباجة معاهدة عدم الانتشار:

”وإذ تود زيادة تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة بين الدول، تسهياً لوقف صنع الأسلحة النووية، ولتصفية جميع مخزونهاها الموجودة، ولإزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من أعتدتها القومية تنفيذاً لمعاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة“⁽²⁶⁾.

39 - وإمكانية وضرورة قيام عالم خال من الأسلحة النووية وإردان أيضاً في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتلزم تلك المادة قانوناً جميع الدول الأطراف بـ ”مواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة“.

40 - ومع تلاشي نظام تحديد الأسلحة القائم ووجود جيل جديد من وسائل إيصال الأسلحة النووية قيد التطوير، أصبحت استراتيجيات الردع التي دامت عقوداً من الزمن عتيقة. وسباق التسلح النووي المتعدد الأقطاب الناشئ، وتساعد الخطاب الداعي إلى استخدام السلاح النووي الذي نشهده حالياً، يجعلان السعي إلى نزع السلاح النووي في سياق نزع السلاح العام الكامل أكثر إلحاحاً. ويحث الكرسي الرسولي جميع الدول الأطراف على اتخاذ خطوات إيجابية نحو الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة.

41 - وبغية المساعدة في تعزيز نزع السلاح العام الكامل، يشجع الكرسي الرسولي التحول من مفهوم سلبي للأمن إلى مفهوم إيجابي؛ ويعيد الكرسي الرسولي تأكيد الفكرة القائلة بأنه ”لا يمكن اختزال السلام في الحفاظ على توازن القوى بين الأعداء فقط؛ ولا تصنعه الديكتاتورية“⁽²⁷⁾، لأن السلام يجب أن يُبنى على أسس العدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحرية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، ومشاركة الجميع في الشؤون العامة وإرساء الثقة فيما بين الشعوب.

42 - ويشجع الكرسي الرسولي المجتمع العالمي على تطوير عقلية مختلفة إزاء ما يعنيه الأمن. وهناك حاجة إلى ”ثورة أخلاقية“ فيما يتعلق بمفهوم الأمن. و ”إن أمن مستقبلنا يعتمد على ضمان الأمن السلمي للآخرين، لأن السلام والأمن والاستقرار، إذا لم يتم إرساؤها على الصعيد العالمي، لن يُتاح لأحد أن يستمتع بها. ونحن مسؤولون، فرادى ومجتمعين، عن رفاه إخواننا وأخواتنا في الحاضر والمستقبل“⁽²⁸⁾.

43 - وما دامت الدول تعتبر نفسها كيانات ذات مصالح ذاتية ومعزولة، تتنافس على الموارد والأمن المحدودين، فلن يكون من الممكن أبداً اتباع نهج دائم ومتكامل لنزع السلاح. ومن الضروري الانتقال من منظور المنافسة إلى منظور التعاون. وفي هذا الصدد، من الضروري الدخول في حوار عميق بشأن طبيعة المجتمع الدولي، وما هي المعايير الضرورية له، وكيفية بنائه، وما هي السلوكيات التي تتعارض مع نظامه، وما الذي ينبغي أن يكون بدلاً من ذلك أسسه الجوهرية، مثل العدالة والثقة المتبادلة وتدابير بناء الثقة. وينبغي تطبيق المثل العليا للصداقة والأخوة ليس على الأفراد فحسب، بل أيضاً على الأمم والشعوب.

(26) ديباجة معاهدة عدم الانتشار، الفقرة 11.

(27) الدستور الرعوي بشأن الكنيسة في عالم اليوم، فرح ورجاء، *Gaudium et spes*، الفقرة 78، 7 كانون الأول/ديسمبر 1965.

(28) البابا فرنسيس في كلمة بمناسبة مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، 7 كانون الأول/ديسمبر 2014.

44 - وكما حذر البابا فرنسيس، "لن تكفي القواعد وحدها إذا ما ظللنا نعتقد بأن حل المشاكل الحالية هو الردع باستخدام الخوف والتهديد بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية". فالمطلوب حقا هو "تحوّل القلوب وانتصار ثقافة الحياة والمصالحة والأخوة. أخوة يمكننا أن تعترف بالتنوع في السعي إلى مصير مشترك وتحترم هذا التنوع"⁽²⁹⁾.

45 - وهنا، يضطلع الحوار بدور هام: ففي عالم شديد الاستقطاب، دأب الكرسي الرسولي على حث الدول على ترحيب الأسلحة كوسيلة لتسوية النزاعات جانبا، وأيد دائما طريق الحوار الذي يحل المشاكل ويؤدي إلى المصالحة بين الجيران. ولكن للأسف، عادت لغة التهديد لتدخل الساحات السياسية بقوة، مؤثرة سلبا على الأخوة بين الأمم. والحالة الجيوسياسية الراهنة تتطلب بدلا من ذلك تخفيف التصعيد، وتحقيق الاستقرار، والحوار، والتعاون البناء في ضوء ضرورة إعادة البناء التدريجية للثقة التي انهارت بشكل خطير. ورغم ضرورة إدانة الأعمال التي تقوض المجتمع الدولي، فإن الأهم من ذلك اليوم هو التأكيد بشكل إيجابي على ماهية الإجراءات التي تبني المجتمع الدولي وتعزز التضامن الإنساني.

46 - والكرسي الرسولي ملتزم، وفقا لطبيعته وإمكانياته المحددة، بدعم المبادرات الواردة أدناه لمؤتمر الاستعراض هذا، وبالمضي قدما بتدابير بناء الثقة الأخرى المؤدية إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

عشرة مقترحات لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية

1 - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

47 - من الأهمية بمكان استمرار دعم الجهود الرامية إلى عدم الانتشار والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة، بغية تنشيط فكرة نزع السلاح العام الكامل. وينبغي أن تكون لهذه الأهداف جدول زمنية محددة وواضحة؛ وإلا فإن المرء يواجه خطر استمرار المبادرة إلى أجل غير مسمى ولا هودة فيه إلى أن تعتبر الأسلحة النووية ضرورية.

48 - وفي هذا الصدد، يود الكرسي الرسولي أن يؤكد قيمة الحوار وأهمية تحديد الأسلحة ونزع السلاح كاستراتيجية تعاونية تهدف إلى تجنب النزاعات غير المقصودة. فتخفيف التصعيد، والحوار، والتعاون وبناء الثقة وحدها يمكنها أن تؤدي إلى سلام حقيقي. فالوصول إلى تحقيق السلام الحقيقي يستدعي شجاعة والتزاما لا يقلان عما يلزم منهما لكسب الحرب. وهناك حاجة إلى المزيد من "الأبطال والمحاربين القدامى" للسلام.

49 - ويرى الكرسي الرسولي أيضا أن استئناف مناقشة رسمية بشأن حدود التسلح وبشأن نزع السلاح العام الكامل، في إطار نظم فعالة للمراقبة والتحقق، سيكون مفيدا للغاية في النهوض بأعمال وأهداف معاهدة عدم الانتشار. ونظرا لأن الالتزام بالسعي إلى نزع السلاح العام الكامل قد أهمل لفترة طويلة، ولا سيما بسبب الطابع المتسارع لسباق التسلح النووي اليوم، تشكّل إعادة الالتزام بالمادة السادسة تحديا خاصا للدول الأطراف في مؤتمر الاستعراض لعام 2020.

(29) "رسالة عن الأسلحة النووية".

2 - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

50 - يعرب الكرسي الرسولي عن دعمه المستمر لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فإلى جانب العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن استخدام الأسلحة النووية، يفاقم مجرد وجودها خطر إلحاق أضرار جسيمة بالسكان والبيئة. وينبغي التأكيد على أن تجارب الأسلحة النووية كان لها آثار شديدة على الصحة العامة والبيئة، وقد أثرت أيضا على التراث الثقافي والأمن الغذائي والأمن المائي وعلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وخلقت مشاكل طويلة الأجل مثل مصادرة الأراضي وتشريد السكان. وهذا هو أيضا السبب في أن مؤتمرات الاستعراض السابقة دعت إلى وقف جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية.

51 - وقد صدق الكرسي الرسولي على المعاهدة ويتمسك بها كتعبير عن اقتناعه الراسخ بأن حظر التجارب النووية وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي مترابطة ترابطا وثيقا ويجب تحقيقها في أسرع وقت ممكن تحت رقابة دولية فعالة.

52 - ونظرا للأهمية التي يعزوها الكرسي الرسولي إلى المعاهدة بوصفها جزءا أساسيا من الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز السلام والأمن العالمي، فإن كل سنة أخرى تمرّ بدون دخول المعاهدة حيز النفاذ تذكر صارخ بأن الوعد والأمل اللذان حملتهما المعاهدة لم يصبحا حقيقة بعد.

53 - وإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، واستمرار الوقف الاختياري القائم للتجارب النووية إلى حين دخولها حيز النفاذ، ضرورتان ولا سيما بالنظر إلى التهديدات المعاصرة التي تحيق بالسلام، بدءا من التحديات المستمرة التي يطرحها الانتشار النووي إلى التحديث الكبير لترسانات الأسلحة النووية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. والكرسي الرسولي على استعداد لدعم جميع الجهود المبذولة من أجل بدء نفاذها، وإسهامها بشكل حيوي في ضمان عالم خال من الأسلحة النووية.

3 - مناطق خالية من الأسلحة النووية

54 - تؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دورا هاما في تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي والدولي. وهي تكمل معاهدة عدم الانتشار وتعززها، وتُحلّ أخلاقيات تحمل المسؤولية محل منطق الخوف وعدم الثقة. ووجودها وتغطيتها الواسعة دليل قوي على تصميم الدول ورغبة شعوبها في تحقيق سلام حقيقي. والجهود المتجددة الرامية إلى تأمين منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا للقرارات السابقة للجمعية العامة (147/35 لعام 1974 و 52/45 لعام 1990 و 66/50 لعام 1995) ولقرارات ومقررات مؤتمري استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (1995 و 2010)، ذات أهمية خاصة بالنسبة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار لعام 2020.

4 - معاهدة حظر الأسلحة النووية

55 - إن الاقتناع بأن عالما خاليا من الأسلحة النووية "ممكن وضروري على السواء" يشجعه ويعززه دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، التي تتجسد أهدافها أيضا في روح معاهدة عدم الانتشار. وكانت حركة "المبادرة الإنسانية" التي أدت إلى وضع معاهدة حظر الأسلحة النووية جهدا بذلته مجموعة متنامية من الدول والمجتمع المدني لإعادة تأطير النقاش بشأن الأسلحة النووية بشكل أساسي من أجل السماح بإحراز تقدم نحو نزع السلاح. وبما أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار تحركهما نفس الأهداف النبيلة، فإن كل منهما يعزز الآخر ويكمّله. ويمكن للدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة

أن تبحث عن سبل للمشاركة البناءة فيها وأن تستكشف سبل التعاون في مسائل من قبيل مساعدة الضحايا والإصلاح البيئي (المادة 6). وبعد التوقيع والتصديق على المعاهدة، يرى الكرسي الرسولي، مع مراعاة التزامه بموجب المادة 12، أن من مصلحة جميع الدول، الدول الأطراف وغير الأطراف، أن تضافر جهودها من أجل إنشاء "هيئة أو هيئات دولية مختصة" سليمة، على النحو الذي تدعو إليه المادة 4 (6) من المعاهدة. ومن الأهمية بمكان تعزيز معاهدة حظر الأسلحة النووية بتضمينها أحكاماً صارمة بشأن التحقق.

5 - الحد من المخاطر النووية

56 - وزاد العداء وعدم الثقة اليوم أيضاً بين القوى الكبرى. ولذلك، سيكون نجاح مؤتمر الاستعراض مفيداً بوجه خاص عندما نرى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من المخاطر النووية وأي مخاطر وقوع حادث أو سوء تقدير أو تصعيد للنزاع التقليدي يؤدي إلى حرب نووية. ويرحب الكرسي الرسولي بمختلف تدابير الحد من المخاطر النووية ويؤيدها⁽³⁰⁾ على أساس أن هذه التدابير ليست غاية في حد ذاتها تحافظ على الوضع الراهن وتضفي عليه الشرعية، ولكنها تستهدف نزع السلاح.

57 - ولن تسهم أي خطوة سياساتية واحدة في تحسين العلاقات الدولية أكثر من التوصل إلى اتفاق حتى على أكثر الخطوات تواضعاً في اتجاه نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، تؤكد تدابير الحد من المخاطر النووية أيضاً أننا جميعاً أسرة بشرية واحدة.

6 - تعزيز الشفافية والتحقق تحت شعار "ثق ولكن تحقق"

58 - بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، يلزم اتخاذ تدابير صارمة للتحقق والامتثال، مما يستدعي التعاون. وهذه هي المسؤولية المشتركة لجميع الدول. وستبرز الحاجة إلى هياكل مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويجب تعزيز هذه الهياكل، ولكن ينبغي أيضاً تشجيع مبادرات التحقق الأخرى. ومن المهم أن توثق المبادرات المتعلقة بالتحقق هذه ثمارها. وفي هذا الصدد، تجدر الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لتعزيز التحقق الموثوق به. فعمل التحقق، إلى جانب كونه تدبيراً قيماً للغاية في بناء الثقة، عنصر أساسي في ضمان فعالية المعاهدات في إطار القول المأثور المعروف "ثق ولكن تحقق". ومن أجل تجنب مخاطر الانتشار النووي، هناك حاجة ماسة إلى توفير معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملزمة للضمانات والشفافية والتحقق والمحاسبة بغية ضمان عدم تحويل التطورات التكنولوجية النووية ونقل المواد الخام بين الدول إلى الأسلحة النووية⁽³¹⁾. وبصورة عامة، يجب على الدول أن تحجم عن اتخاذ قرارات أو اعتماد استراتيجيات ترمي إلى تعزيز أي شكل من أشكال "الانتشار الرأسي" (توسيع الترسنات النووية وتحديثها) أو "الانتشار الأفقي" (الانتشار الجغرافي للمخاطر النووية) للأسلحة النووية والحاملات والناقلات النووية، إذ يمكن أن يمثل ذلك سوابق ضارة.

(30) مثل التشجيع على التعهد بعدم المبادأة بالاستعمال، وإعادة تأكيد إقرار ريغان - غورباتشوف بأن "الحرب النووية هي حرب لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبداً"، والتوصل إلى اتفاق بشأن وضع حدود شاملة على أسلحة الدول ومنظومات إيصالها، والتصدي للتهديدات النووية بالوسائل التقليدية الملزمة في المقام الأول من أجل عدم إثارة تصعيد نووي، وتجديد بعض مبادرات الحد من التهديدات وإدارة الأزمات التي اتخذت خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، بما في ذلك مراكز الحد من التهديدات، والخطوط الساخنة، وبروتوكولات إدارة الأزمات، والتبادلات بين الجهات العسكرية، والجهود الرامية إلى منع سرقة المواد الانشطارية.

(31) النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المواد الثانية والثالثة - ألف - 5 والثانية عشرة - ألف - 5.

7 - استعادة حازم النار بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، بما في ذلك استبعاد الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج

59 - يمكن لتجدد احترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لحازم النار أن يحد من خطر اندلاع حرب نووية، وأن يُنشئ ظروفًا أشد حزمًا لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ومن شأن اتخاذ الخطوات الثلاثة التالية أن تبني حازم النار في المنافسات النووية اليوم: (أ) منع تطوير أو نشر الأسلحة النووية المنخفضة القوة والأسلحة المزدوجة الاستخدام مثل الصواريخ الانسيابية التي تطلق من الغواصات؛ (ب) اعتماد سياسات إعلانية مشتركة للردع/عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية؛ (ج) الالتزام بما أصبح الآن قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، ألا وهي عدم استخدام الأسلحة النووية.

8 - خطوات لإعادة إنشاء نظام تحديد الأسلحة

60 - إن الهيكل القانوني لنزع السلاح النووي أشبهه بفسيفساء قطعها مكونات الجهاز النووي الدولي المختلفة: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، واتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتفاقات الثنائية مثل معاهدة ستارت الجديدة. وبعض صكوك تحديد الأسلحة النووية الدولية لم يدخل حيز النفاذ أو لا يُنفذ بصورة متسقة. وتم التخلي عن صكوك أخرى وُسِّمَ بانتهاء مددها.

61 - ومن الأهمية بمكان إبرام اتفاق الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وإعادة تنشيط معاهدة السماوات المفتوحة - وهي ضمانات مجددة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية - وبدء مفاوضات من أجل حظر القتال المسلح في الفضاء الخارجي. وللتغلب على دينامية الشك وانعدام الثقة التي تحيق بانتهاء نظام تحديد الأسلحة ومن أجل مواجهة الضغوط التي تتعرض لها الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ينبغي لجميع الأطراف أن تنمي روح الحوار.

9 - التثقيف من أجل السلام والتنمية

62 - لا يمكن أن يتحقق نزع السلاح ما لم تقم العلاقات الدولية على الثقة المتبادلة والتعاون. ومن المهم أن يُثَقِّف الناس، ولا سيما الشباب، ليصبحوا صانعي سلام؛ ومن الضروري أن تكون دراسات السلام أكثر تطورًا، وأن يُعطى موضوع نزع السلاح زخمًا أكبر.

63 - وقد أكدت مؤتمرات الاستعراض السابقة أهمية التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفه وسيلة مفيدة وفعالة لدفع عجلة تنفيذ أهداف المعاهدة دعماً لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإلى جانب الأوساط التقنية العلمية، يمكن أن تضطلع الأديان بدور مؤثر في المساعدة في إنكاء الوعي العام بالتهديد النووي، وكذلك في السعي إلى تحقيق أمن متكامل، من خلال التعاون عبر الحدود الوطنية.

64 - ومن هذا المنظور، فإن دور الأديان مهم أيضاً للتوعية بمخاطر الأسلحة النووية وعواقبها على الأجيال الحالية والمقبلة. وفي هذا الصدد، سيكتف الكرسى الرسولي مشاركته ويشجع جميع المؤسسات التعليمية، ولا سيما المؤسسات الكاثوليكية العديدة (مؤتمرات الأساقفة الوطنية والجامعات الكاثوليكية، وغيرها)، لتتشاط في خلق ثقافة السلام وثقافة الرعاية، وتساعد بالتالي في جعل نزع السلاح النووي حقيقة واقعة.

65 - وكذلك يدعم الكرسي الرسولي التعاون التقني في مجال العلوم النووية وتطبيقاتها، والنهوض بالاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية في مجالات صحة الإنسان والمياه والبيئة وتغير المناخ والأمن الغذائي والزراعة الذكية.

10 - إنشاء صندوق عالمي

66 - تنكيرا بالحاجة إلى اتباع نهج أمتن يتسم بقدر أكبر من التعاون في الحد من التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح، يود الكرسي الرسولي أن يعيد تأكيد اقتراح إنشاء "صندوق عالمي"، كما حث على ذلك القديس بولس السادس لأول مرة، "لمساعدة أكثر الشعوب فقرا، يستمد تمويله جزئيا من النفقات العسكرية"⁽³²⁾، وناشد البابا فرنسيس في رسالته *كلنا أخوة* قائلا "أما المال الذي يُستخدم في السلاح والنفقات العسكرية الأخرى، فليكن لإنشاء صندوق عالمي، من أجل القضاء على الجوع نهائياً وتتمية الدول الفقيرة، حتى لا يلجأ سكانها إلى حلول عنيفة أو خادعة، ولا يحتاجون إلى مغادرة بلادهم بحثاً عن حياة كريمة"⁽³³⁾. وهذا الصندوق تعبير معاصر تشد الحاجة إليه عن كلمات النبي إشعياء المنقوشة مقابل مدخل الأمم المتحدة: "فيطبعون سيوفهم سكاكاً ورماحهم مناجل"⁽³⁴⁾؛ وهي كلمات أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى، في زمن يطال فيه انعدام الأمن الغذائي عدة ملايين من البشر⁽³⁵⁾.

خامسا - الاستنتاجات

67 - "في الوقت الحاضر، من الصعب التفكير بمنطق السلام. لقد اعتدنا على التفكير بمنطق الحرب. [...] والواقع أن الحرب أعد لها منذ فترة من خلال استثمارات كبيرة في الأسلحة وتجارة واسعة النطاق في الأسلحة. ومن المحزن أن نرى كيف تلاشى الحماس للسلام، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، في هذه العقود الأخيرة، وكذلك تقدم المجتمع الدولي، مع عدد قليل من القوى التي تمضي قدماً لمصلحتها الخاصة، بحثاً عن مساحات ومناطق نفوذ. وبهذه الطريقة، لم يعد السلام فحسب، بل أيضاً العديد من القضايا العظيمة، مثل مكافحة الجوع وعدم المساواة، مدرجا في قائمة الأعمال السياسية الرئيسية"⁽³⁶⁾.

68 - لا تزال الأسلحة النووية مشكلة عالمية. فهي لا تؤثر على الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل على الدول الأخرى غير الحائزة لها الموقعة على معاهدة عدم الانتشار، والدول غير الموقعة عليها، وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية غير المعترف بها، وحلفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية تحت "المظلة النووية". وتؤثر أيضاً على الأجيال المقبلة والكوكب الذي نقطنه. ويتطلب الحد من التهديد النووي ونزع السلاح وجود مبادئ أخلاقية عالمية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يستدعي الترابط التكنولوجي والسياسي

(32) القديس بولس السادس، رسالة بابوية عامة، عن ترقى الشعوب، *Populorum progressio*، الفقرة 51، 26 آذار/مارس 1967.

(33) البابا فرنسيس، *كلنا أخوة*، الفقرة 262.

(34) سفر إشعياء، 4:2.

(35) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2021: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة للجميع* (روما، الفاو، 2021).

(36) البابا فرنسيس في كلمة عن السلطات، والمجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي، مالطة، 2 نيسان/أبريل 2022.

القائم وجود مبادئ أخلاقية تدعو للتضامن نعمل معا في إطارها من أجل مستقبل عالمي أقل خطورة يتّسم بتحمل المسؤولية الأخلاقية⁽³⁷⁾.

69 - وإن معاهدات نزع السلاح القائمة هي أكثر من مجرد التزامات قانونية. فهي أيضا التزامات أخلاقية تقوم على الثقة بين الدول وممثليها، وهي متجذرة في الثقة التي يضعها المواطنون في حكوماتهم، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر أخلاقية للبشرية جمعاء، بما في ذلك للأجيال المقبلة.

70 - ويسترشد الكرسي الرسولي بقناعة أن عالما خاليا من الأسلحة النووية أمر ممكن وضروري على حد سواء، ليشجع جميع الدول الأطراف على تبني قناعة متجددة بالطابع الملح وبضرورة الالتزام بالتوصل إلى اتفاقات ملموسة ودائمة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ملتزمة بروح ونص معاهدة عدم الانتشار. وهذه هي، في نهاية المطاف، الأهداف نفسها المعلن عنها رسميا في ديباجة معاهدة عدم الانتشار.

71 - وقد حان الوقت الآن، على وجه الخصوص، للتساؤل عن الفرق بين حيازة الأسلحة النووية واستخدامها. وإن الأمن والسلام والاستقرار من أعمق ما يتوق إليه قلب الإنسان. وليس امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى حلا لهذا التوق، بل إن امتلاك هذه الأسلحة في الواقع يحبطه. ومحاولة الدفاع عن الاستقرار والسلام وضمانهما من خلال شعور زائف بالأمن تدعمه عقلية الخوف وانعدام الثقة تنتهي حتما بتسميم العلاقات بين الشعوب وعرقلة أي شكل من أشكال الحوار.

72 - وفي مجابهة التحديات الأمنية الكثيرة المبينة أعلاه التي يواجهها المجتمع الدولي، لا مجال لمزيد من التقاعس في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وبغية إعادة تأكيد مدى أهميتها وقيمتها، يجب أن تقرّ الدول الأطراف بأن ثمة مسائل، بفضل إسهامها في الصالح العام، ينبغي أن تتجاوز المصالح الفردية وجداول الأعمال الضيقة. وتتمثل مهمتنا الأهم في تجنب وقوع حوادث تدمير ذاتي بسبب اندلاع حرب نووية. ومن أجل بقائنا ورفاهنا، ومن أجل أطفالنا والأجيال القادمة، يجب أن نوجد عالما يسوده التضامن والأخوة والعدالة وتضمن فيه كرامة الجميع وحقوقهم. فغدا سيكون الأوان قد فات.

(37) Nuclear Weapons: Time for Abolition، وثيقة قدمها الكرسي الرسولي في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، 8 كانون الأول/ديسمبر 2014.